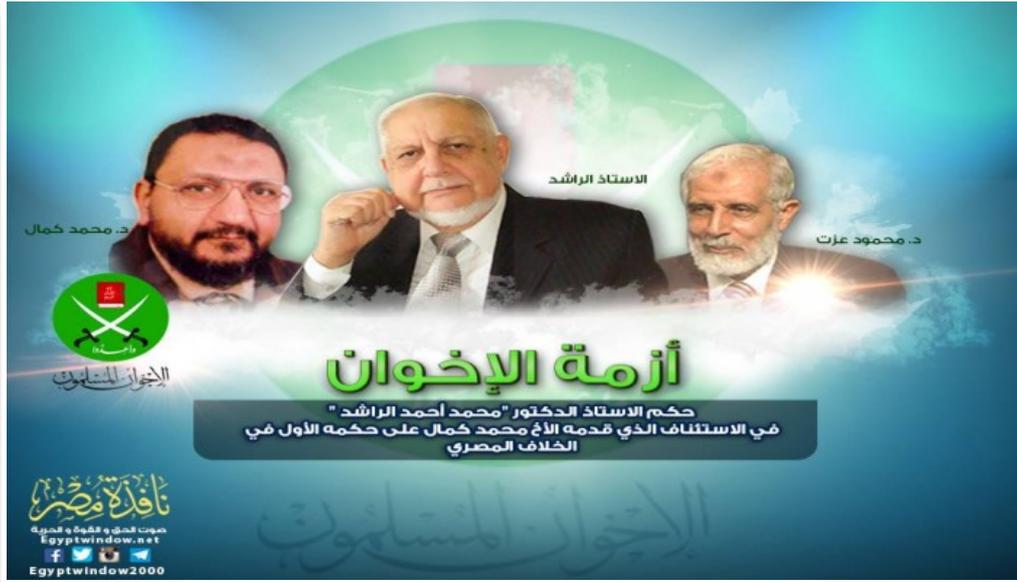


نشر نص "حكم" الأستاذ "محمد الراشد" في أزمة الإخوان بعد استئناف الدكتور "محمد كمال"



الأحد 17 أبريل 2016 09:04 م

حصلت نافذة مصر على نص بيان تحكيم الأستاذ الدكتور "محمد أحمد الراشد" في أزمة الإخوان بعد استئناف الدكتور "محمد كمال" أحد طرفي الأزمة على الحكم الأول .

وجاء في نص الحكم من الأستاذ الراشد :

- الحق مع محمود عزت نائب الأستاذ المرشد، ومع الدكتور محمد عبد الرحمن المرسي والذين معه من أعضاء اللجنة الإدارية العليا الثانية الجديدة، وهو حق كامل غير منقوص، ولا يقيد بشرط، وكل أخ مصري في الداخل والخارج ملزم بطاعتها وطاعة كل من يمثلها، والمتخلف عن الطاعة يزل عنه وصف (الأخ) .

نص بيان الحكم :

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم الأستاذ الراشد

في الاستئناف الذي قدمه الأخ محمد كمال

على حكمه الأول في الخلاف المصري

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد: فالسلام على جميع الأخوة ورحمة الله وبركاته

- بعد صدور حكمي الأول في القضية المصرية: أحب الأخ الأستاذ محمد كمال استئناف الحكم، وبعث برسول لي من عنده نقل لي آراءه واستدراكاته، ثم زارني هذ الرسول مرة أخرى بعد مدة وسلمني التقارير والوثائق التي يعتقد بوجود ردود في ثناياها على تفاصيل وردت في شرحي لحكمي، وشرحها لي الرسول مليا قبل أن يسلمني إياها، وأصغيت له طويلا، ووعدته بدراسة هذه الوثائق والحكم من جديد في الخلاف، محافظا على حيادي المفترض □

- وقد أمهلت نفسي أياما كي أكرر تأملاتي فيما سمعت، وتلك طريقتي في القضايا المهمة، ثم جلست يوما كاملا لدراسة الوثائق كلها، في جو هادئ جدا مغلقا هاتفي، حتى لو وقعت إبرة لسمعت رنينها، ولبثت كل اليوم استخرج الملاحظات وأدونها وأعاود المقارنة بين المزاعم ومحاولة الفهم الأدق، وزدت احتمال تمكين نفسي من التقاط الحق بأن أمهلت نفسي إلى اليوم الثاني لاتخاذ القرار، كي أحاور نفسي أضعاف المطلوب عرفا منها حتى استقرت لي الرؤية □

- ومما استدركه محمد كمال: أن صلته بمحمود عزت نائب المرشد ما كانت منقطعة، بل هناك صلة رسمية أسسها قرار مجلس الشورى في فبراير 2014،

وهذا حق، وهو من خطأ ذاكرتي، لكن هذه الحقيقة تتحول حجة على محمد كمال نفسه، لأن محمود عزت في بيانه إلى الأخوة اشار إلى انقطاع محمد كمال عنه وعن آخرين من أعضاء لجنة الإدارة العليا الأولى المشكلة بقرار الشورى في فبراير 2014، فيكون الإنقطاع عمدا، بعد إتاحتها والتمكين منه، وهو ما افترضت في كلامي القديم أنه كان عن ضرورة أمنية □

- وحول ما قلت من أن محمود عزت نجح في الاتصال بالأستاذ المرشد وهو مسجون، وأن المرشد أكد النهج السلمي: ينبغي محمد كمال هذا الاتصال، ولم يقدم دليلا، وأقوال طبقة القيادة من الإخوان تحملها على الصدق إلا بدليل يفيها □

- وقلت في حكمي أن القيادة السباعية شكلها محمد كمال باجتهاده، وكذلك لجنة إدارة الأزمة في الخارج، ولكن تنضح من الوثائق خطأ

ذلك، وأن اللجنة الإدارية الأولى شكلها اجتماع الشورى في فبراير 2014 بإضافة ستة من الأخوة من الأقاليم إلى ستة من أعضاء مكتب الإرشاد لبثوا أحراراً، وكذا لجنة إدارة الأزمة في الخارج ليست باجتهاده ولكن معه بيان محمود عزت يشير إلى خلل وقع بعد التشكيل، بأن أهمل محمد كمال الاتصال بكل اللجنة الإثنى عشر، وإنما اختار بعضاً دون بعض وفي المهملين بعض أعضاء مكتب الإرشاد الأحرار، فحصل افتراق عمدي نظر له محمود عزت بعين الارتياب، وسنعود إلى هذا المعنى .

وحاصل الامر أن علمي بهذه الحقيقة الجديدة من أن الشورى هو الذي شكل اللجنة العليا لا يغير من حكمي، لأن محمد كمال لم يقم بنفي مزاعم محمود عزت وارتياجه، بل عزاها إلى الظرف الامني، وهو ما لا أوافق عليه، لأن محمود عزت أشار إلى استمرار رؤيته لأعضاء مكتب الإرشاد في الفترة نفسها، مما يترجح معه عندي أن محمد كمال أهمل ذلك عمداً بنية إبعاد تأثير الإرشاد عليه وعلى يقية أعضاء اللجنة العليا الذين أضيفوا]

- وينفي محمد كمال جمع اصوات واحد وخمسين عضواً فى الشورى فى الداخل، وتسعة عشر فى الخارج، ويقلل العدد بما لا يقوم به نصاب فى اجتماع 17-6-2015، وسأعود إلى مناقشة ذلك]

- ويقول محمد كمال أن الطرف الآخر لم يأخذ بنصائحي الملحقة بحكمي من تمكين الشباب، وتطوير العمل فى الخارج، وتفعيل الخطة، وهذا صحيح إلى حد ما، ولكنه ليس حجة له، لأنه لا يلتزم الطاعة التي دعوته إلى أن يؤكد، والقضيتان مرتبطتان، وهذه الطاعة شرط لحصول التطويرات، فلا تقوم له حجة من ذلك، سيما وأنه لم يفسح لهم فسحة زمنية لإجراء التطوير، ويتحول الحق فى المطالبة بذلك لنا نحن عموم الأخوة فى العالم، وليس بل وسنبقى نعظ بذلك]

- ويرى محمد كمال أن الرابطة فى الخارج انتهت مدتها وصلاحياتها قبل ثلاث سنوات ولم يتجدد انتخابها، وهذا مالم تذكره الوثائق، وعلى فرض ذلك وجرى انتخاب رابطة جديدة، فهل سيتغير شئ؟.. لا أظن، والقضية هي إطالة جدل]

- هذه الملاحظات السابقة كلها وردت خلال شرح رسوله لي، وأيدها بقلم التاشير الأحمر على سطور وفقرات من وثيقة الحكم الذي أصدرته سابقاً، سلمني نسختها، وكتب خلاصتها: أن مدخلات الحكم خاطئة تماماً فى زعمه]

- وقبل بحث الوثائق: لا بد من الإشارة إلى مراحل القضية وهي:

اجتماع الشورى أيام رابعة]

اجتماع الشورى فى فبراير 2014 وتشكيل اللجنة الإدارية العليا الأولى، وقرار باستمرار السلمية

نوفمبر 2014 تشكيل لجنة إدارة الأزمة فى الخارج

مارس 2015، بداية الأزمة وارتياب نائب المرشد

مايو 2015، أحتماج اللجنة بأمر محمود عزت وغياب محمد كمال وآخرين، واتخاذ قرار بحل اللجنة والدعوة لانعقاد مجلس الشورى بسرعة للتصديق على قرار الحل

يونيو 2015، مجلس الشورى يجتمع ويقرر المصادقة على قرار الحل ويشكل لجنة ثانية]

ديسمبر 2015، قطيعة كاملة بعد فشل محاولات التفاهم]

- هذا التسلسل الذي أفهمني إياه رسول محمد كمال، ورأيته صحيحاً واعتمده]

- فى محضر اجتماع 24 - 5 - 2015 المؤيد بتوقيع محمود عزت إشارة واضحة، أن مجلس الشورى فى اجتماع فبراير 2014 قرر تشكيل لجنة إدارية عليا تتكون من ستة من أعضاء مكتب الإرشاد ويضاف لهم ستة أعضاء جدد فتكون قيادة من إثنى عشر أذا تتخذ القرارات وسموها (اللجنة الإدارية العليا) وهي الاولى .

ويقول عزت فى المحضر: إلا أنه لوحظ أن بعض هؤلاء انفردوا بالاجتماع واتخاذ القرار، وقال بالنص " بمعزل عن باقي أغلبية الإدارة، مستغلين الظروف الأمنية".

ويقول عزت أنه اتفق معهم على عقد اجتماع يضم الإثنى عشر لدراسة الحال، ولكن حيل بينه وبين الاجتماع بأسباب مختلفة]

قال: وفي الثلاثة أشهر الأخيرة لم يحصل اجتماع لكل أو معظم أعضاء هذه اللجنة الإثنى عشر، واقتصر الأمر على لقاءات ثلاثية ورباعية، مما تسبب فى عدم وضوح رؤية لكسر انقلاب السيسي، لذلك وفى ظل إصرارهم على الانفراد وإخفاء المعلومات فقد رأت أكثرية لجنة الإثنا عشر تصحيح الممسار، ولذلك دعونا سبعة من الإرشاد (يبدو أنهم اكتشفوا سابعاً طليقا) وستة من المضافين إلى أن يجتمعوا يوم 24-5-2015 لمناقشة تقييم الأداء ودعوة الشورى للاجتماع .

يقول عزت: فحضر ستة من الإرشاد + اثنين من المضافين، أي ثمانية، وغاب محمد كمال وثلاثة من أصحابه، أي أن نصاب اللجنة قد حصل]

وقال عزت أن محمد كمال أبلغ أحد الحاضرين برفضه الحضور .
يقول عزت: وفي صبيحة انعقاد الاجتماع تفاعلاً بأن محمد كمال وأصحابه أرسلوا خطابات إلى بعض أعضاء الشورى ويطلبون اجتماعهم لتعديل اللائحة، وهذا افتتاح على اللجنة]

قرر المحتمعون الثمانية دعوة الشورى للاجتماع عاجلاً ليحث وضع اللجنة، وأكدوا استمرارية النهج السلمى، واعتمدوا تشكيل لجنة لمتابعة الشورى، لا كما يقول محمد كمال .

يقول عزت: وشكلوا لجنة من ثلاثة من أعضاء الشورى للتحقيق فىمن خالف القرارات، وذلك ما يعترض عليه محمد كمال لأن لجان التحقيق يشكلها مجلس الشورى وليس نائب المرشد، وإن كان الأعضاء هم من مجلس الشورى .

أقول: وهذا صحيح والنظام صريح، ولكن هذه لجنة للتحقيق الأولى لتضعه بين يدي اللجنة التي سوف يشكلها مجلس الشورى، وليست هي ذات قرار، وهذا تأويل واضح من سياق التقرير]

هذه خلاصة تقرير المحضر الموقع من محمود عزت، وقاعدتنا أن نحمل كلام القادة على الصدق، وكل التصرفات من محمود عزت واللجنة العليا صحيحة ولائقة ولا مخالفة فيها للأعراف والنظم، لكن محمد كمال يرى أن الاجتماع كان باطلاً فى الأساس، لأنه هو رئيس اللجنة

ولا يصح أن تجتمع إلا بدعوة منه، وهذا كلام باطل، فإن رؤساء اللجان لو أرادوا العصيان من دون أن يردعهم أحد لحصل فساد في الجماعة كبير، ولكن حين الخلافات يحق للرئيس الأعلى الذي هو نائب المرشد هنا تجاوز الرئيس الأدنى الذي هو رئيس اللجنة، ثم يكون مجلس الشورى هو الجهة التي تقرر لاحقا صواب الرئيس الأعلى أو اقتراحه لخطأ، وسوف نرى هنا أن الشورى صحح مبادرة نائب المرشد وحل اللجنة الأولى في اجتماع 17-6-2015، وبذلك يتحول اعتراض محمد كمال إلى مجرد جدل

- في رد محمد كمال على قرارات شورى 17-6-2015 هذا: اعترض وطالب بأن يرى توافيق السبعين عضوا من أعضاء المجلس الذين قيل أنهم شاركوا في التصويت، وإلا فيعتبر ذلك باطلا

وهذا إسراف منه وإلحاح عديم الجدوى لأن الأعراف الدعوية والعالمية ما زالت تخول لجان السكرتارية والمعاونة، بأن تحصي أصوات المصوتين إيجابا وسلبا، وتحصي الحضور، ويتم قبول ما تحصيه، من دون أن تشتت وضع كل عضو لتوقيعه، فهذا إعنات ولزوم مالا يلزم، سيما وأن الظروف الأمنية جعلت تصويت الكثيرين بالتمرير فقط

- وفي خطاب آخر رفعه محمد كمال إلى محمود عزت يقول بأن الأخ وهذان الذي يميل إلى كمال نجح في تعيين موعد مع محمود عزت لعرض الأمور عليه، وطلب من كمال أن يذهب معه، فسكت، أي أنه رفض، وذهب وهذان وحده،

ثم يقول محمد كمال في الآخر (ولذلك اطلع محمود عزت على وجهة نظر أحادية)، وهذا مردود، لأنه هو الذي اختار أن تكون أحادية وليس محمود عزت، إذ لماذا لم يذهب مع وهذان؟

إذا هي محادثات نعرفها من كل من أرادوا الخلاف، وتاريخ الخلافات مليئ بمثل هذه التعجيزات

ويعترض محمد كمال في خطابه هذا على قول الأخ البر بأنه وعزلان وعبد العظيم لم يتفقوا على تعديلات نظام الجماعة، بل كانت مجرد دردشة في ذلك

اقول: وهذا دليل على أن بعض أنصار محمد كمال لم يفهموا مقاصده أولا، فأيدوه، فلما انكشفت لهم بدأوا بالتراجع

ويقول: ولذلك قال حسين إنه وحسما للأمر سيسعمل المادة 74 من النظام فيجمع عشرين توقيعا لأعضاء الشورى يطلبون فيه اجتماع مجلسهم لدراسة التعديلات المقترحة، وحتى 21 -5- جمع 22 توقيعا، ولذلك أعد محمد كمال دعوة للمجلس للانعقاد، غير أنه فوجئ يوم 23 - 5 بأن أعطاه أحد أعضاء الإرشاد دعوة يوم 24-5، فقرر محمد كمال وأربعة من أصحابه عدم الحضور

اقول: لماذا ترفض والغاية هي حصول اجتماع؟

إذا: محمود عزت مصيب في ارتيابه

ثم اقترح محمد كمال انسحاب جميع القياديين حتى عزت وتشكيل لجنة إدارية جديدة من سبعة أعضاء، فأحابه عليوة بالموافقة على انسحاب جميع القاديين ما عدا محمود عزت، أي لأنه معين من فضيلة المرشد تعيينا ولا يجوز له التخل عن واجب دعوي مكلف به تكليفا، وذكر عليوة أن الشورى هو الذي يسمي الأعضاء السبعة

يقول محمد كمال بالنص: اعتبرت الرد سلبيا ولا يؤدي إلى الخروج السريع من الأزمة.

اقول: لماذا ايها الأخ؟ .. بل هذا هو الحق، وبقاء محمود عزت فيه منطوق وافر، وكفي انسحاب القياديين، وأن الشورى هو أعلى سلطة في الجماعة وله حق اختيار أعضاء اللجنة الإدارية القيادية، فأين الخلل؟

هذا تعنت منك يا أخي محمد كمال، وهو دليل صدق محمود عزت في ظنونه الإرتيابية، ومن لسانك أدنيك!!!

- وفي تقرير آخر لمحمد كمال يطعن في شرعية اجتماع 24-5-2015 بأن عدد أعضاء اللجنة العليا تسعة وأن قرارا اتخذ بتقليصهم إلى ستة، فلما يغيب خمسة فمعنى ذلك أن النصاب لم يحصل .

وهذا زعم غريب، فإن قرار الشورى صريح بإنهم إثنا عشر، ثم من هو الذي قرر تقليصهم إلى ستة؟ ..

لا أجد في الوثائق كلها إشارة إلى ذلك، سوى أن تكون أنت الذي اتخذ القرار، وفي ذلك تصديق أقوال محمود عزت

وعلى ذلك فالقديم على قدمه، وغيباب 5 من 12 لا يلغي حصول النصاب، وإذا كان قرار التقليص من محمد كمال، فإننا نحتكم إلى القاعدة التي يلح عليها محمد كمال نفسه، وهي أن اللجنة شكلها الشورى فلا ينقضها أو يحلها إلا قرار من الشورى، فالتقليص إن كان منك فهو

باطل على قاعدتك

- ثم يطيل محمد كمال الأنفاس في تقريره زاعما حصول تزوير في عدد المصوتين، ويقول: إن محمود عزت يزعم أن ستا وأربعين عضوا في الداخل قد شاركوا في التصويت في 17-6-2015، بينما عدد الأحرار من أعضاء الشورى هو 46 فقط، فهل من الممكن أن يحصل إجماع؟

ويزعم أن 16 من أعضاء الشورى لم يتم الاتصال بهم، وأن 11 فقط من أعضاء الشورى في الخارج هم الذين شاركوا .

وهذه مزاعم تحتاج التحقيق لو كنا في حال تطبيق، ولكننا في محنة، ويصعب جدا إجراء مثل هذه التحقيقات، سيما وان الأخ المشرف على جمع الاصوات والاتصال بالأعضاء مسجون الآن، وليس لنا إلا تصديق محمود عزت فيما وقع عليه، وأنا نفسي رأيت في الخارج أكثر من أحد عشر ألفوا أمامي بأنهم شاركوا في التصويت، فأخذ من ذلك قياسا، أن ما يزعمه محمد كمال عن الداخل غير صحيح أيضا، وإذا لم نصدق

نائب المرشد فيما يقول في عدد المصوتين، فبأي شيء نصدق؟... وكيف فيما يخبر عن سياسات الجماعة وأقوال المرشد؟ .. بل ذلك كله تشكيك باطل مع الأسف، ولغة محمد كمال في الاتهام غليظة جدا، إشمازت منها نفسي، هي دليل عندي على أنه مبطل

ومحمد كمال لا يرى لمن في الخارج أي عذر في التغيب عن الاجتماع، ويلزمهم الحضور للإدلاء بالصوت

وهذا قول من لا يعلم الحياة في الخارج، فإن المهاجرين لهم ظروفهم الصعبة أيضا، وكثير من الحكومات تلزم المهاجرين بعدم الخروج من البلد قبل إتمام معاملة إقامته، بل يحجزون جوازهم، وذلك عذر .. والفقر عذر آخر ... والارتباط بعمل مهني هو سبب الرزق عذر آخر ..

وليس كما يظن محمد كمال، والتمرير في الخارج مقبول

لذلك لابد لي من قبول قرار شورى 17-6-2015، بتكوين لجنة إدارية جديدة بنسبة تصويت بلغت 87.5 % وتشكيلها يعني ضمنا إلغاء كيان اللجنة الأولى التي شكلها اجتماع فبراير 2014 برئاسة محمد كمال، وأن استمرار محمد كمال بالاعتداد بمركزه كرئيس لتلك اللجنة أصبح مجرد تاريخ لا قيمة له في الحاضر، كما ورد في بيان أصدره في ديسمبر 2015 يصف نفسه أنه هو رئيس اللجنة، كلا، بل انتهى ذلك، وهو

بيدي في بيانه هذا الكثير من الأسف على حصول تفرق الجماعة، بينما هو السبب في ذلك

وهذا ما رأيته كثيرا في حياتي الدعوية مرارا وتكرارا، نفس العبارات والمسارات، ولا عبرة بكل هذا للأسف، لأنه هو أراد ذلك،

على محمد كمال أن يتوب إلى الله ويتواضع ويرجع إلى الصف ناددا، وعندئذ يختار له مجلس الشورى مكانا في اجتماع قادم، وكل من يستمر من الأخوة المصريين بعد هذا مع محمد كمال فهو آثم إثما مبينا وعليه أن يرجع للطاعة والله يغفر لنا وله

- ثم رأيت تقريراً آخر كتبه الأخ الدكتور محمد عبد الرحمن المرسي رئيس اللجنة الإدارية الثانية الجديدة المشكلة بقرار الشورى في 17-6-2015، كان صريحاً فيه أن لجنة الخارج تابعة لها في الداخل، وفي تقريره أو بيانه يعترف بأن عدد أعضاء الشورى الذين شاركوا في التصويت هم سبعون عضواً، وهذه شهادة من ثقة وعضواً أقدم من محمد كمال في الإرشاد، بأن كلام محمود عزت صحيح

- وعلى ذلك فإن نتيجة النظر الجديد في الخلاف المصري، تريني ما أرتني بالأمس من أن محمد كمال قد انتهت ولايته بقرار من الشورى، وأن الحق مع محمود عزت نائب الأستاذ المرشد، ومع الدكتور محمد عبد الرحمن المرسي والذين معه من أعضاء اللجنة الإدارية العليا الثانية الجديدة، وهو حق كامل غير منقوص، ولا يقيد بشرط، وكل أخ مصري في الداخل والخارج ملزم بطاقتهم وطاعة كل من يمثلهم، والمتخلف عن الطاعة يزل عنه وصف (الأخ)، ويبقى مسلماً صديقاً ومتعاوناً ومؤيداً،

وعلى لجنة إدارة الأزمة في الخارج حل نفسها وإعلان التبعية للدكتور محمد عبد الرحمن المرسيين قولاً واحداً لا مفاوضة فيه، وهذا ما أدين لله تعالى به وأتقرب به إليه سبحانه، وقناعتني بصفة حكيم الأول تضاعفت جداً

- أما مذهب الجمع الفاضل الذي ذهب إلى وجوب إجراء انتخابات في الداخل والخارج، فهو قول فقهاء نواياهم حسنة حريصة على راب الصدع، لكنني ألاحظ ما لم يلاحظونه من صعوبة إجراء الانتخابات في الداخل في ظل الظروف الأمنية البالغة الشدة، وقد تؤدي إلى حملة اعتقالات جديدة واسعة بسبب ما تحتاجه العمليات الانتخابية من كثرة الاتصالات والمكالمات والحركة،

فوق أن إشراك عشرات الألوف من الدعاة المساجين في الانتخابات هو أمر مستحيل مع أنهم من القادة، وهم في الظن: الأقدم والأوعي والأكثر تجربة من جمهور الدعاة غير المعتقلين

وتجاوز الأخوة المساجين افتتات على حقوقهم لا توجه ضرورة، لأن معظم الأخوة الأحرار في الداخل يرون انتظار الفرج بعد الشدة وعودة الدعوة إلى عملها الطبيعي برئاسة من أفرزتهم الانتخابات القديمة، ولا يرى وجوب انتخابات جديدة غير القسم الأقل من السواد الأعظم،

بدليل إقرارهم بالطاعة لمحمد عبد الرحمن سريعاً، ولم يتخلف إلا القسم الأصغر

وأما إجراء الانتخابات في الخارج فممكناً وأراه، ولكن جدواه قليلة، لأن الأصل هم الداخل

- وأقول في النهاية:

ويك عزة: أقدم فإنك على الحق المبين

لكنني أوصي بعلاج العمل في الخارج، إذ هناك نزع ضعيف، وأوصيك بتقديم الشباب وأهل الخبرة والفقهاء والتخطيط والوعي السياسي

وامض يا محمد عبد الرحمن راشداً محفوظاً بحفظ الرحمن سبحانه، وقلوب الأختيار في كل الأرض تدعو مع الدعوة أن يفك الله أسر مرشدنا المؤمن وجميع من معه من الإخوان والمسلمين الطيبين من عشاق الحرية

وأنا شخصياً كنت أحب تحريك الطاقات ورفع وتيرة حملة الحرية في الداخل والخارج، بعد ما رأيت بعض إبطاء، وتمنيت ما تمناه محمد كمال، لكنه اتبع الطريق الخطأ، فتبرأت منه

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

محمد أحمد الراشد

25 - 2 - 2016